CFS
لجنة
الأمن الغذائي
العالمي

تعزيز النُظم الغذائية الحضرية وشبه الحضرية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية في سياق التوسّع الحضري والتحوّل الريفي

المسودّة صفر

الأساس المنطقي

(1) من المتوقع أن يتضاعف عدد سكان المدن في العالم تقريبًا بحلول عام 2050، ممّا يجعل التوسّع الحضري أحد أهم عوامل التحوّل في القرن الحادي والعشرين[1]. وبالنظر إلى أن ما يقدّر بنحو 1.7 مليارات شخص من أصل 2.2 مليار شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في العالم يعيشون بالفعل في المناطق الحضرية وشبه الحضرية، فإنّ هذا النمو الحضري السريع يشكّل تحديًا عالميًا كبيرًا بالنسبة إلى الأمن الغذائي والتغذية.

(2) ويعتبر التوسّع الحضري وشبه الحضري نتيجة للتحوّلات المترابطة في الديموغرافية والاقتصادات والثقافة والنُظم الاجتماعية واستخدام الأراضي والتكنولوجيا والابتكار. وبالتالي، فإن فهم التغييرات التي تحدث في النُظم الزراعية والغذائية برمّتها يتطلّب اعتماد منظور التسلسل الريفي الحضري المتصل. ويسمح هذا النهج بتسليط الضوء على الترابط المتزايد بين المناطق الحضرية وشبه الحضرية والريفية كأساس لمعالجة الديناميات الاجتماعية والاقتصادية، والتخطيط لتخصيص الموارد بفعالية، ووضع السياسات التي تعكس الواقع المعقّد لهذه المجتمعات المترابطة.

(3) واستنادًا إلى نهج التسلسل الريفي الحضري المتصل، من المتوخى أن تكون توصيات سياسة لجنة الأمن الغذائي العالمي (اللجنة) التالية بمثابة أداة توجيهية مركّزة وعملية المنحى لتعزيز قدرة سكان المناطق الحضرية وشبه الحضرية على إعمال حقهم في الغذاء في سياق تحديات متعددة، مثل تغير المناخ، وعدم الاستقرار السياسي، والانكماش الاقتصادي، وتزايد أوجه عدم المساواة، والصراعات، والتوسّع الحضري السريع وغير المخطط له.

(4) وتُقرّ هذه التوصيات بأن الطابع المعقّد للنُظم الغذائية الحضرية وشبه الحضرية يقتضي اتباع نهج للنُظم يدمج عمليات حوكمة متعددة القطاعات والمستويات والأطراف والجهات الفاعلة، داخل الدولة وخارجها، من أجل إيجاد بيئة سياسات مواتية تُمكِّن أصحاب المصلحة وتوطّد أواصر التعاون لإتاحة نظم غذائية تتّسم بالإنصاف والقدرة على الصمود والاستدامة. وبوجه خاص، من المهم إبراز الدور الرئيسي للحكومات المحلية في دفع عجلة الابتكار وتشكيل النظم الغذائية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية.

(5) وفي غضون ذلك، فإن ضمان الأمن الغذائي والتغذية عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل يقتضي سياسات تعالج أوجه عدم المساواة وتندرج في إطار حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الغذاء، والحق في الماء، والحق في السكن اللائق، والحق في العمل الكريم على جميع مستويات الحوكمة. وهذا يقتضي التقيّد بالتزامات حقوق الإنسان، ومبادئ مثل المشاركة، والمساءلة، وعدم التمييز، والشفافية، والكرامة الإنسانية، والتمكين، وسيادة القانون.

[1] A/RES/71/256 – الخطة الحضرية الجديدة.

(6) وهذه التوصيات موجّهة في المقام الأول إلى الحكومات الوطنية ودون الوطنية، لا سيما الإدارات الإقليمية/الحضرية/البلدية. كما أن التوصيات موجّهة إلى جمعيات القطاع الخاص والمؤسسات الخيرية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والجامعات والمؤسسات الأكاديمية. وهذه التوصيات طوعية وغير ملزمة وينبغي تفسيرها وتطبيقها وفقًا للالتزامات القائمة بموجب القانون الوطني والدولي، ومع إيلاء الاعتبار الواجب للالتزامات الطوعية بموجب الصكوك الإقليمية والدولية الواجبة التطبيق ووفقًا للنُظم القانونية الوطنية ومؤسساتها. وتستند هذه التوصيات إلى صكوك السياسات القائمة ذات الصلة للجنة وتكمّلها، وتسترشد بتقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية التابع للجنة حول "*تعزيز النُظم الغذائية الحضرية وشبه الحضرية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية، في سياق التوسّع الحضري والتحوّل الريفي*".

ألف– النُظم الغذائية الحضرية وشبه الحضرية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية

الإنتاج

ينبغي للحكومات، بما في ذلك السلطات الحكومية دون الوطنية والمحلية، القيام بما يلي:

1- إعطاء الأولوية للاستخدام المنصف للأراضي والمياه والتمويل والابتكار والتكنولوجيا وغير ذلك من موارد إنتاج الأغذية لتلبية احتياجات الفئات الأشد فقرًا والفئات الأضعف والأكثر عُرضة لخطر التخلّف عن الركب[2]؛ *(الحصول على الموارد)*

2- ووضع وتنفيذ سياسات لتقسيم المناطق لاستخدام الأراضي، بما في ذلك الحراجة وإنشاء مناطق خضراء، تحمي وتدعم أنشطة الزراعة الحضرية والثروة الحيوانية وصيد الأسماك؛ (*سياسات تحديد* المناطق)

3- وإيلاء الأولوية لخدمات الإرشاد الزراعي التي تحافظ على الموارد الطبيعية وتعزّز سلامة التربة والتنوع البيولوجي. ومن شأن ذلك أن ينطوي على عدة أمور من ضمنها الترويج لنُهج الزراعة الإيكولوجية وغيرها من النُهج المبتكرة[3]، واستراتيجيات الاقتصاد البيولوجي، والممارسات التجديدية والتغذوية؛ *(خدمات الإرشاد)*

4- وتعزيز استفادة الجهات الفاعلة في النُظم الغذائية من برامج تنمية القدرات على قدم المساواة لاستخدام الابتكار والتكنولوجيات، مثل الزراعة المائية ذات الكفاءة في استخدام للمياه، والزراعة العمودية والداخلية، ونُظم الطاقة المتجدّدة، والذكاء الاصطناعي، والابتكارات الاجتماعية، مثل الحدائق المجتمعية؛ *(الابتكارات)*

---

[2] لأغراض هذه التوصيات، تشير الجملة "*الفئات الأشد فقرًا والفئات الأضعف والأكثر عُرضة لخطر التخلّف عن الركب*" إلى النساء، وأصحاب الحيازات الصغيرة، والمزارعين الأسريين، والفلاحين، والذين لا يملكون أرضًا، والعُمال الزراعيين، والمشردين، والعُمال غير الرسميين، والمهاجرين، والنازحين داخليًا، واللاجئين، والشعوب الأصلية، والمجتمعات المحلية، ومجموعات الأقليات العرقية والإثنية، والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، والأشخاص المصابين بأمراض مزمنة، وكبار السن، والشباب، والفتيان والفتيات.

[3] تماشيًا مع توصيات سياسة لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن *نُهج الزراعة الإيكولوجية وغيرها من النُهج المبتكرة من أجل زراعة ونظم غذائية مستدامة لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية*. 2021

المسار المتوسط (التخزين، التجهيز، النقل، البيع بالجملة)

ينبغي للحكومات، بما في ذلك السلطات الحكومية دون الوطنية والمحلية، والقطاع الخاص والمجتمع المدني، القيام بما يلي:

5- تعزيز الاستثمار العام والخاص في البنية التحتية والخدمات اللوجستية، وتنمية القدرات في القطاعات الوسيطة لسلاسل القيمة الغذائية الحضرية، من أجل زيادة إمكانية الحصول على الأغذية الطازجة والقابلة للتلف مع العمل في الوقت ذاته على دعم الاقتصادات المحلية وتعزيز الاستدامة. وقد يتطلّب هذا الأمر زيادة الاستثمار في الابتكار والتكنولوجيا، مثل نُظم التخزين التي تتّسم بالقُدرة على الصمود أمام تغير المناخ وبالكفاءة في استخدام الطاقة وبتكلفة معقولة، والتغليف القابل للتحلّل الحيوي أو القابل لإعادة التدوير، والمنصات الرقمية للاستفادة بفعالة من الفُرص التي تُتيحها النُظم الغذائية الحضرية وشبه الحضرية؛ *(الاستثمار)*

6- وتشجيع الابتكارات الاجتماعية من قبِيل الزراعة المدعومة من المجتمع المحلي، والتعاونيات الغذائية، ومراكز الأغذية، وأسواق المزارعين التي تعزّز إمكانية الحصول على الأغذية الآمنة والمغذية مع المساهمة في الوقت ذاته في الإنصاف والإدماج الاجتماعي والقدرة على الصمود عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل؛ *(الابتكارات الاجتماعية)*

7- وتعزيز تنوّع الجهات الفاعلة في مجال الأغذية ودعم أسواق الجملة الشاملة لتوطيد الروابط مع صغار المنتجين والجهات الفاعلة في القطاع غير الرسمي، وضمان ممارسات عادلة في سلسلة الإمدادات لإعادة توزيع القيمة. ويمكن أن يتطلّب ذلك دعم استخدام الابتكار والتكنولوجيات للشركات الصغيرة التي تربط المستهلكين بصغار المنتجين عبر المنصات الرقمية وخدمات التوريد؛ *(سلاسل الإمدادات الشاملة)*

الأسواق والبيع بالتجزئة

ينبغي للحكومات، بما في ذلك السلطات الحكومية دون الوطنية والمحلية، القيام بما يلي:

8- دعم الأسواق الإقليمية وسلاسل الإمداد الأقصر التي تدمج الوظائف الحضرية والريفية في التخطيط الحضري الوطني ودون الوطني، وبالتالي تعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والأراضي واستخدامها، وكذلك زيادة إمكانية حصول جميع السكان على المنتجات الطازجة عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل؛ *(الأسواق الإقليمية)*

9- وحماية الأسواق التقليدية والحفاظ عليها من خلال النهوض بالاستثمار في البنية التحتية والعمليات والخدمات اللوجستية والابتكار والتكنولوجيا والحصول على المياه والطاقة بتكلفة معقولة، وكذلك من خلال تنمية القدرات وتوفير التدريب للجهات الفاعلة في سلاسل القيمة، لا سيما البائعون غير الرسميين، لتعزيز مواصفات سلامة الأغذية عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل؛ *(سلامة الأغذية)*

10- ومعالجة اختلال موازين القوى عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل للتحفيز على المنافسة وتنويع قنوات توزيع الأغذية. ويستلزم ذلك دعم الأسواق التقليدية وأسواق المجتمعات المحلية، وبائعي الأغذية في الشوارع، ومحلات السوبر ماركت، وخدمات الإمداد عبر الإنترنت، وكذلك القنوات غير السوقية، مثل شراء الأغذية، والمطابخ المجتمعية، والمطابخ التضامنية، وبنوك الغذاء التي تتيح إمكانية الحصول بشكل منصف على أغذية كافية وآمنة ومغذية وبتكلفة معقولة، ممّا يعزّز سبل العيش ويزيد من قدرة الأسر على الصمود؛ *(توزيع متنوع)*

11- وتعزيز قدرات الفلاحين وأصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين الأسريين – لا سيما النساء والشباب والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية — للوصول إلى الأسواق الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية، من خلال تعزيز التعاونيات وجمعيات المزارعين والجمعيات والنقابات والشبكات وغيرها من المنظمات، مع العمل في الوقت ذاته على الترويج للمشاريع وريادة الأعمال، وهو ما من شأنه زيادة قدرتها التفاوضية والسماح بمشاركة مجدية في سلاسل القيمة الزراعية والنُظم الغذائية، بما في ذلك في الأسواق الإقليمية[4]. *(المشاركة الشاملة في السوق)*

12- وتوفير حوافز لشراء أغذية صحية ومنتجة على نحو مستدام، لا سيما في المناطق التي يسودها الفقر المتعدد الأبعاد، بما في ذلك من خلال أدوات تنظيمية ملائمة، مثل التوسيمات التحذيرية التغذوية والتدابير المالية التي تشجّع على استهلاك الأغذية الطازجة؛ *(الأدوات التنظيمية والمالية)*

13- وتعزيز تغيير السلوك نحو خيارات غذائية صحية أكثر من جانب المستهلكين من خلال التثقيف الغذائي المحدّد الأهداف وحملات التوعية التي قد تشمل حملات التثقيف العام والتواصل بين الأشخاص والحوارات المجتمعية كوسيلة للتأثير بشكل إيجابي على المعارف والمواقف والأعراف الاجتماعية. *(التثقيف بشأن التغذية)*

المشتريات العامة والمبادرات غير السوقية

ينبغي للحكومات، بما في ذلك السلطات الحكومية دون الوطنية والمحلية، القيام بما يلي:

14- إعطاء الأولوية لبرامج المشتريات العامة الموجهة نحو التغذية والاستثمار فيها، مثل برامج التغذية المدرسية، وتشجيع الأغذية المنتجة محليًا، وإعطاء الأولوية لأصحاب الحيازات الصغيرة، واستهداف الفئات الأشد فقرًا والفئات الأضعف عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل، من أجل تحقيق أهداف متعددة تتعلق بالتغذية والاستدامة والتنوع البيولوجي والإدماج الاجتماعي وقدرة سبل العيش على الصمود؛ *(برامج شراء الأغذية)*

15- وتعزيز قدرات الحكومات على تقديم المعونة الغذائية خلال الأزمات، والاستفادة من قدرة المجتمع المدني والشبكات المحلية، والحرص على أن المعونة الغذائية المقدّمة من المنظمات الدولية تعزّز النُظم الغذائية المحلية والوطنية لتحقيق القدرة على الصمود على المدى الطويل؛ *(المساعدات الغذائية)*

الفاقد والمهدر من الأغذية

ينبغي للحكومات، بما في ذلك السلطات الحكومية دون الوطنية والمحلية، وجميع أصحاب المصلحة المعنيين القيام بما يلي:

16- السعي إلى خفض الفاقد والمهدر من الأغذية في جميع مراحل سلسلة القيمة الغذائية عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل من خلال القيام بما يلي: توفير البنية التحتية الداعمة مثل وحدات التظليل والتخزين البارد؛ وتسهيل إمكانية الوصول إلى الابتكار والتكنولوجيا بالنسبة إلى الجهات الفاعلة في القطاع غير الرسمي لزيادة توافر الأغذية الطازجة والحفاظ على الأغذية القابلة للتلف؛ وتوفير التدريب والموارد؛ ودعم الاقتصاد الدائري بواسطة برامج إعادة التوزيع التي تعيد استخدام فائض الأغذية وتُقلّل من المهدر من الأغذية واعتماد ممارسات مستدامة مثل التسميد. *(الفاقد والمهدر من الأغذية)*

[4] تماشيًا مع توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن سياسات الحد من أوجه عدم المساواة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية. 2024

باء- النُظم المترابطة الحضرية وشبه الحضرية التي تؤثر على الأمن الغذائي والتغذية

ينبغي للحكومات، بما في ذلك السلطات الحكومية دون الوطنية والمحلية، القيام بما يلي:

17- تحفيز استفادة الجميع من البنية التحتية المادية والاجتماعية الأساسية والاستثمار فيها، دون تمييز، بما في ذلك الإسكان والطاقة الموثوقة والمتاحة بتكلفة معقولة ومياه الشرب المأمونة والصرف الصحي وإدارة النفايات والتعليم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتمكين أنماط غذائية صحية ومناولة الأغذية بشكل أكثر أمانًا وغسل الأطعمة وإعدادها وطهيها في المنزل، واستهداف السكان ذوي الدخل المنخفض والأحياء السكنية منخفضة الدخل؛ *(البنية التحتية المادية والاجتماعية)*

18- وزيادة الاستثمار المسؤول في البنية التحتية، بما في ذلك النقل والخدمات والتكنولوجيات وضمان استفادة المناطق التي ينتشر فيها الفقر المتعدد الأبعاد، عن طريق اعتماد نُهج إقليمية مع توطيد الترابط التجاري والسوقي المحلي والوطني والإقليمي والدولي؛ *(تحسين الترابط)*

19- وتعزيز إمكانية حصول الجميع على خدمات صحية جيدة وذلك على قدم المساواة وبتكلفة معقولة عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل من أجل تحسين نتائج الأمن الغذائي والتغذية، لا سيما في صفوف النساء في سن الإنجاب والنساء الحوامل والمرضعات والأطفال؛ *(الخدمات الصحية)*

20- وإدراج الأغذية ودمجها بشكل صريح، بما في ذلك البنية التحتية لتجارة الأغذية، في التخطيط الحضري بما يضمن حصول جميع السكان عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل، بغض النظر عن الدخل أو العرق أو الجغرافيا، على أغذية مغذية وبتكلفة معقولة؛ *(التخطيط الحضري)*

21- وتصميم تدخلات تراعي الحدّ من مخاطر الكوارث في التخطيط والتصميم الحضريين، وإعطاء الأولوية للتخفيف من حدّة مخاطر المناخ، وزيادة قدرة سلاسل الإمداد على الصمود، وتعزيز البنية التحتية الحيوية، مثل التخزين البارد وشبكات التوزيع، بما يضمن استمرار الأمن الغذائي والتغذية في تلبية احتياجات سكان المناطق الحضرية وشبه الحضرية في أوقات الأزمات؛ *(سلاسل الإمداد التي تتسم بالقدرة على الصمود)*

22- ودمج التخطيط المكاني في سياسات الأمن الغذائي الحضري وشبه الحضري لتعزيز الاستخدام المستدام للأراضي، وحماية الأراضي الزراعية، والغابات الحضرية والمساحات الخضراء، من أجل زيادة التخفيف من حدة المناخ والتنوع البيولوجي وقدرة النُظم الغذائية على الصمود وتعزيز الحدّ من مخاطر الكوارث. وهذا يتطلّب تعزيز التنسيق بين تخطيط استخدام الأراضي وحوكمة النُظم الغذائية لإدارة النمو الحضري مع تعزيز قدرة النُظم الغذائية على الصمود عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل؛ *(التخطيط المكاني)*

23- ودمج الأمن الغذائي في سياسات الإسكان وتقسيم المناطق من خلال دعم حلول الإنتاج الغذائي داخل البيئة المبنية، بما في ذلك المزارع الحضرية والبنية التحتية التي تُراعي الاعتبارات البيئية واستخدام المساحات غير المستغلة بشكل كافٍ في كلٍ من المشاريع العمرانية الجديدة والمناطق الحضرية التي تحتاج إلى تحسينات. وتحديد الحواجز التنظيمية أمام الزراعة الحضرية وإزالتها، لا سيما في المناطق التي ينتشر فيها انعدام الأمن الغذائي بشكل كبير؛ *(الإسكان وتقسيم المناطق)*

24- وتعزيز إمكانية الحصول على فرص العمل اللائق والعمالة في النُظم الغذائية عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل، مع إيلاء اهتمام خاص للشباب[5] والعُمال الموسميين، من خلال تعزيز وإنفاذ الأطر التنظيمية والقوانين التي تمكّن من توفير أجور تُتيح مستوى معيشيًا لائقًا؛ *(العمل اللائق والعمالة)*

25- وإعداد والاستثمار في برامج الحماية الاجتماعية، بما في ذلك برامج التحويلات النقدية المشروطة والمستجيبة للصدمات، التي تلبي الاحتياجات المحددة للفئات الأشد فقرًا والفئات الأضعف عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل، مع إعطاء الأولوية للشباب والنساء؛ (*الحماية الاجتماعية*)

جيم- الحوكمة الحضرية وشبه الحضرية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية

ينبغي للحكومات الوطنية القيام بما يلي:

26- الحرص على أن يكون تمويل البلديات كافيًا ومتسقًا مع المهام المنوطة بالبلديات، لا سيما في سياقات البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، وتحديد وتعزيز النُهج المبتكرة لتعبئة الموارد، مثل سندات البلديات والشراكات بين القطاعين العام والخاص؛ *(التمويل وتعبئة الموارد)*

27- وإشراك الحكومات المحلية ودون الوطنية في وضع سياسات واستراتيجيات وطنية للأمن الغذائي والتغذية. *(الحوكمة الشامل)*

ينبغي للحكومات، بما في ذلك السلطات الحكومية دون الوطنية والمحلية، القيام بما يلي:

28- تنمية وتعزيز قدرات الجهات الفاعلة في النُظم الغذائية عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل، ولا سيما الفئات الأشد فقرًا والفئات الأضعف والأكثر عُرضة لخطر التخلّف عن الركب، على المشاركة بفعالية في صنع القرار والتأثير فيه، بما في ذلك في المجالات المتصلة بالتجارة والاستثمار، من خلال جملة أمور منها، تعزيز مهاراتها في مجالات محو الأمية المالية، وديناميات السوق، وحيازة الأراضي، والقدرة على الصمود أمام المناخ، وتوعية المستهلك؛ *(تنمية القدرات)*

29- والسعي إلى مواءمة اللوائح والسياسات التجارية مع الجهود الوطنية ودون الوطنية الرامية إلى تحسين إمكانية الانتفاع بشكل منصف من الأنماط الغذائية الصحية والقدرة على تحمّل كلفتها؛ *(اتساق السياسات)*

30- وتعزيز تَمْثِيل الجهات الفاعلة في النظم الغذائية عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل، لا سيما الفئات الأشد فقرًا والفئات الأضعف والأكثر عُرضة لخطر التخلّف عن الركب، من خلال تعزيز إدماجها ومشاركتها وتمثيلها بشكل مجدٍ في منصات متعددة المستويات ومتعددة الجهات الفاعلة ومتعددة القطاعات، مثل مجالس السياسات الغذائية؛ *(التمثيل)*

31- وتعزيز ودعم وتمويل التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وكذلك التعاون دون الوطني واللامركزي والتعاون بين المدن للمساعدة على تحقيق مستوى معيشي لائق، بما في ذلك الحق في غذاء كافٍ عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل؛ *(التعاون لأغراض التنمية)*

[5] تماشيًا مع توصيات سياسة لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن تشجيع الشباب على المشاركة والعمل في الزراعة والنُظم الغذائية من أجل الأمن الغذائي والتغذية. 2022

32- وتعزيز أطر المساءلة القائمة على حقوق الإنسان التي تقيّم الأدوار والمسؤوليات والمهام المنوطة بمختلف مستويات الحوكمة في تشكيل معالم سياسات الأمن الغذائي والتغذية، ونتائج التغذية عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل، مع العمل في الوقت ذاته على تعزيز المشاركة الشاملة المتعددة الجهات الفاعلة عبر المنصات واتخاذ تدابير محددة لإدارة تضارب المصالح. *(المساءلة)*

دال- تعزيز نُظم البيانات والبحوث والمعارف بما يُمكّن من تحسين فهم ورصد الأمن الغذائي والتغذية عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل

ينبغي للحكومات، بما في ذلك السلطات الحكومية دون الوطنية والمحلية، والمنظمات الدولية القيام بما يلي:

33- إعطاء الأولوية لتنمية القدرات في مجالات جمع بيانات الأمن الغذائي والتغذية وتحليلها واستخدامها[6] عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل، وكذلك بشأن نُظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بُعد والأدوات الرقمية ورسم الخرائط التشاركية لاستهداف المناطق الأكثر عرضة لاضطراب النُظم الغذائية وتوجيه التخطيط طويل الأجل ومواجهة الأزمات؛ *(تنمية القدرات)*

34- والحرص على إجراء تصنيف أكثر دقة لبيانات الأمن الغذائي والتغذية حسب الموقع الجغرافي المكاني والوضع الاجتماعي والاقتصادي ودمج البيانات النوعية لتحديد الأبعاد المتعددة والمركّبة لنقاط الضعف على مستوى التسلسل الريفي الحضري المتصل؛ *(تصنيف البيانات)*

35- والاستثمار في الأدوات وتكنولوجيا المعلومات والنُظم الرقمية لسدّ فجوات البيانات مثل تلك الموجودة في قطاع المسار المتوسط وترشيد وتبسيط جمع بيانات الأمن الغذائي والتغذية مع تحسين جودة البيانات؛ *(الاستثمار في جمع البيانات)*

36- والاستثمار في رصد وتقييم السياسات والبرامج الغذائية وتعزيزهما من خلال تنفيذ أطر تقييم شاملة تتضمن أيضًا تقييم التنمية الاقتصادية والاستدامة البيئية وغيرها من الآثار الاجتماعية والاقتصادية الأوسع نطاقًا؛ *(الرصد والتقييم)*

37- والاستثمار في الحكومات المحلية، وشبكات الغذاء في المدن، والجامعات المحلية، ومنظمات المجتمع المدني، ومؤسسات المعارف المحلية والتعلّم منها، كآلية للاستفادة من المعارف المتنوعة، بما في ذلك المعارف التقليدية، والأدوات الرقمية، والأطر التشاركية، والمنصات متعددة أصحاب المصلحة. ويضمن هذا النهج الشفافية، ويتيح تتبّع التقدّم المحرز، ويسهل تبادل الدروس المستفادة والنتائج والتحديات بين المدن وعبر القطاعات؛ *(تقاسم المعارف)*

38- وإعطاء الأولوية لتمويل البحوث متعددة التخصصات، بما في ذلك الابتكار في مجال البحوث، والبحوث النوعية والتشاركية التي تركز على الجوانب المعقّدة للأمن الغذائي والتغذية عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل، بما يشمل الممارسات الزراعية، والتخطيط الحضري، وديناميكيات سلاسل الإمداد، والصحة العامة، والعلوم الاجتماعية. *(البحوث متعددة التخصصات)*

[6] بناءً على توصيات سياسة لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن تعزيز جمع واستخدام بيانات الأمن الغذائي والتغذية